دعا لنظام شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع

الدكتور القاهري : عدم فهم دور الدولة الاقتصادي سبب فشل التنمية في اليمن

تقرير / أحمد الطيار

طالب الدكتور محمد القاهري أستاذ الاقتصاد بالأكاديمية اليمنية للدراسات العليا بإعادة تعريف دور الدولة الاقتصادي في اليمن بما يتفق ومتطلبات الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في الوقت الراهن خصوصا في مرحلة صياغة الدستور وبناء اليمن الجديد.

وقال الدكتور القاهري في دراسة حديثة: إن فشل اليمن في أحداث تنمية حقيقة يعود في الأساس إلى المشكلة السياسة التي رافقت بناء الدولة اليمنية منذ القدم ويتمثل في عدم فهم دور الدولة الاقتصادي.

وأضاف أن اليمنيين لا يختلفون عن الشعوب المتقدمة اقتصاديا لكي تغيب التنمية فيهم فلدى القطاع الخاص اليمني نفس الحوافز كالبحث عن الربح والنزوع إلى الإبداع وبالتالي نفس الميل لتحقيق التنمية ولا مشكلة في هذا الجانب .

ويرى الدكتور القاهري أن المشكلة أساسا أن التنمية عملية يكمل فيها دور الدولة دور القطاع الخاص والمجتمع وإذا كانت هناك مشكلة فسترجع إلى دور الدولة .

ففي عهد الإمامة سادت العزلة والجمود وفي عهد الجمهورية سادت الفوضى والعنف والفساد وفي الجنوب بعد أن كانت عدن منطقة تركز تجاري وتنموي ساد في عهد الاستقلال الجمود والعنف وساد حال أسوأ في عهد الوحدة ،فوضى ،فساد عنف ،وأزمات سياسية ،وتمزق وهذا في كل الأحوال ضد التنمية.

مؤكدا أنه لا يمكن الحديث عن تنمية ولا عن شراكة بدون حل سياسي أولا ويمكن مقاربة هذا الحل من باب إعادة تعريف دور الدولة الاقتصادي.

المشكلة في دور الدولة

ودعا في إطار تعريف دور الدولة إلى صنع الحلول بإعادة صياغة النظام السياسي والاقتصادي في الدستور الجديد لكي تتحقق الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال وضع السياسات والتشريعات وتنفيذ الخواص ضمن وظائف تؤدى نيابة عن الدولة كالتعاقد وتقاسم المشاريع بأنظمة حديثة .

لافتا الى أن تحديد دور الدولة في اليمن لن يأتي من المفاضلة بين تلك الأنماط وإنما بمراعاة مقتضيات التطور ومراعاة حاجياتنا المستقبلية، فتطور الاقتصاد حتى الآن قد أدى إلى ظهور خدمات عامة جديدة مثل التعليم والصحة والاتصالات

وحماية البيئة كذلك تطور السياسة وظهور الاشتراكية أدى للتأميم وتوسيع الملكية العامة وكل هذا أدى إلى توسع دور الدولة في تقديم الخدمات وفي إنتاج السلع وفي تضخم حصتها في الإنفاق الإجمالي .

وحسب الدكتور القاهري تكمن أوجه المشكلة في فرض القيود ورفع المخاطر والتكاليف على القطاع الخاص فدور الدولة توسع أيضا في اليمن في العقود الأخيرة وتضخمت الدولة من الإنفاق والناتج الإجمالي فرافقت ذلك مساوى المركزية والشمولية والبيروقراطية والفساد واختلال الإنفاق العام لصالح الحروب والقمع والأزمات السياسية ،وهذا يعني قيودا على القطاع الخاص وتحويلا لدور الدولة بعيدا عما يخفض المخاطر والتكاليف على القطاع الخاص .

وتقول الدراسة: إن مبادرات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري فشلت حتى التي تمت بالشراكة مع الصندوق والبنك الدوليين منذ العام 1995م مما يعني أن الوضع لم يصحح بل انضافت تشوهات الانفلات الأمني والإداري والتهريب والسوق السوداء ورأسمالية طفيلية تستقوي بسلطة الدولة وكل هذا يقصي القطاع الخاص الشرعي.

ونجم الفشل عن انعدام الالتزام السياسي للحلول وهذا يدل على انعدام الالتزام السياسي أو الإرادة السياسية لإيجاد حلول للمشاكل بل امتدت المشاكل من فشل التنمية إلى الميدان السياسي ممثلة بالأزمات السياسية والحروب لتنفجر في الأخير ثورة الشباب وكل هذا الحق خسائر بالقطاع الخاص.

وسجلت الدراسة أن الدور الاقتصادي للقطاع الخاص يفضل أن لا يحدد في الوثاق وغيرها من القوانين باعتبار انه يعرف ما يعمل وما لا يعمل لو وفرت له الحكومة والنظام الاقتصادي الحوافز والأطر المناسبة وإنما نحدد دوره السياسي في إطار الشراكة مع الحكومة والمتمثل في الخيارات

ويقول إن من الحري الشراكة في صنع الحلول لإعادة تعريف الدور الاقتصادي للدولة أي مشاركة القطاع الخاص في تحديد النصوص الدستورية والقانونية التي تعرف دورا اقتصاديا جديدا للدولة حسب حاجات التنمية المستقبلية والشراكة .

لافتا إلى أن الشراكة في صنع الحلول يجب ان تهدف إلى توفير الالتزام السياسي من الحكومة والطبقة السياسية عموما ومن قطاع الأعمال لصالح الحلول وان تتوفر الشروط الأخرى الضرورية لسلامة الدور الاقتصادي وان تحصل الحكومة على التأييد السياسي من قطاع الأعمال.

أما عن التنفيذ فيرى الدكتور القاهري أنها حالة تطبيقية للشراكة في صنع السياسات ولا ينبغي أن تفوت لأنها ستضع لبنات الأساس لكل الشراكة اللاحقة في السياسات والعقود والخدمات والمشاريع

ويكمن التنفيذ في أن يترك للقطاع الخاص اختيار كيفية التواصل والتشاور مع اللجان التي تصوغ الدستور والقوانين يقدم إليها تطلعاته ورؤاه في الموضوع .

ومن ضمن الخيارات التي يمكن الاسترشاد بها في تحديد دور الدولة الاقتصادي هي الانطلاق من حاجات كل منهما ومن الدور الذي ينبغي أن يلعبه ليستجيب لحاجات الآخر ،أي أنها عملية تبادل كل منهما يحتاج شيئا ونظير الحصول عليه يقدم شيئا للآخر.

ويشير الدكتور القاهري إلى أن القطاع الخاص يحتاج الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة ونفاذ التعاقدات فيما دور الحكومة في تلبيتها تكمن في توفير نصوص دستورية أو قانونية تعرف وتحمي الحرية والمكية في إطار النهج الاقتصادي المتبع ويتم ذلك من خلال أشراك القطاع الخاص في وضع النصوص.

كما يحتاج القطاع الخاص لمنهج اقتصادي يشكل مظلة لتكامل الأدوار بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع في التنمية وإنهاء المخاطر والتكاليف الزائدة على الأعمال في المقابل دور الحكومة في تلبيتها يأتي من خلال التزام الحكومة باحترام النصوص وتنفيذها وتوفير مؤسسات وتمويل لحماية الحرية الفكرية وتنفيذ التعاقدات وضمان الاستقرار السياسي والأمني واجتناب الأزمات السياسية واعتماد مؤسسات جيدة تدعم الكفاءة الاقتصادية .

وتقترح الدراسة اعتماد نظام السوق الاجتماعي كنظام انسب لتكامل الأدوار بالإضافة إلى تطبيق سيادة القانون والمساءلة والمحاسبة على السياسيين مع وجود حرية تعبير للقطاع الخاص والمجتمع كما يتطلب الأمر معالجة الاختلالات الأمنية والامتناع عن الانقلابات والحروب واتباع الانتخابات والحوار كلما تطلب الأمر مع تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمسؤول أعلى عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد وزارة الاقتصاد والمالية لتكون مسؤولة عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية وإشراك القطاع الخاص في السياسات واستقلالية البنك المركزي وإسناد دور اكبر للخبراء في الوزارات عند صنع وتقييم السياسات والبرامج واستقرار الإطار الكلي ككبح التضخم والدين العام والعجز في الميزانية.

ويطالب القطاع الخاص بتحسين فرص الاستفادة من التبادل الخارجي وعلى الحكومة توفير مؤسسات الحكم الرشيد وهذا يتطلب تحقيق التنويع القطاعي لإفادة كل القطاع الخاص بدلا من التبعية للبترول ومكافحة التهريب والسوق السوداء وتحري التجارة وضبط النظام الجمركي والعدالة الجبائية وإيجاد استراتيجيات إسعافية لقطاع المياه والأمن والطاقة والعمل على تطوير منطقة عدن من خلال مشروع مرشال لتكون نقطة استقطاب لعوامل التنمية وتطوير الأعمال والعمل على الاستفادة من قوة العمل الرخيصة في اليمن .

مباحثات مع الجانب الياباني لدعم إنشاء مركز الدراسات الاستراتيجية

بحث رئيس المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية الدكتور فارس السقاف خلال لقائه أمس في صنعاء مع نائب السفير الياباني لدى اليمن كاتسومي موریاتسو، آفاق التعاون مع الجانب الياباني لدعم إنشاء المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية وفتح جسور للتعاون مع المراكز النظيرة له في اليابان.

واستعرض الدكتور فارس السقاف خلال اللقاء أهداف المركز واهتماماته في إعداد دراسات استراتيجية .. لافتا الى أن من أولويات عمل المركز إعداد رؤى وتصورات تواكب تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وأكد رئيس المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية الحرص على إيجاد علاقات تعاون قوية بين المركز والمراكز المماثلة في اليابان والاستفادة من تجربتها في هذا السياق .

من جانبه أشاد نائب السفير الياباني بنجاح مؤتمر الحوار الوطني..معتبرا مخرجاته تجسيد لإرادة الشعب وانعكاس لحرص القوى السياسية على إنجاحه وتجاوز المعوقات التي واجهت المرحلة الراهنة.

وأبدى موریاتسو استعداد الجانب الياباني لتعاون مثمر مع المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية وتقديم الدعم لكوادره بالتدريب والتأهيل ورفده بخبرات تساهم في انجاح خططه وتحقيق اهدافه في إطار تخصصاته المختلفة ذات الصلة بإعداد الدراسات الاستراتيجية .. لافتا الى أن اليابان قدمت مساعدات لليمن مؤخرا بقيمة 30 مليون دولار خصص جزء منها لدعم لجنتي معالجة قضايا الاراضي والمبعدين عن وظائفهم في المحافظات الجنوبية.

تعاون مشترك بين محافظة عدن وبرنامج الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة

عدن/ سبأ

التقى محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد ، أمس بعدن مديرة وحدات الفقر والتنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDB) كارلين لبزينج هيبن .

جرى خلال اللقاء بحث إمكانية التعاون في مجال التنمية المستدامة وسبل التنسيق والتعاون لتنفيذ مشروع تمكين الشباب اقتصاديا وكذا توفير المشاريع الاقتصادية التي يدعمها البرنامج .

واستعراض اللقاء المشاريع التي يقوم بها البرنامج في عدن والدعم الذي يقدمه لمنظمات المجتمع المدني التي تستهدف الفئات الفقيرة والشباب .

حضر اللقاء مدير مكتب عدن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سليفيان ميرلين.

بحث مجالات التعاون السمكي بين اليمن والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

صنعاء/ سبأ

بحث وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري أمس مع نائب مدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور أحمد السماوي مجالات التعاون بين اليمن والمنظمة في المجال السمكي وسبل تعزيز علاقات التعاون وتطويرها.

وفي اللقاء أكد الوزير السقطري ضرورة الاستفادة من خبرات المنظمة خاصة في مجال إعداد ورش العمل والدورات التخصصية في المجال السمكي .. مشيرا إلى أهمية زيادة الدورات التي تقدمها المنظمة للقطاع السمكي في اليمن .

وثمن الجهود التي تبذلها المنظمة من اجل تعزيز ودعم القطاع السمكي والارتقاء بمستوى كوادره باعتباره من القطاعات الهامة والواعدة في الاقتصاد الوطني ويضم شريحة كبيرة من أبناء المجتمع .

من جانبه أشار نائب مدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أهمية التعاون بين المنظمة واليمن ..مؤكدا استعداد المنظمة عمل مشروع نموذجي للاستزراع السمكي وتقديم الدعم اللازم للقطاع السمكي كونه من القطاعات الاقتصادية الواعدة .

إلى ذلك افتتاح وزير الثروة السمكية دورة تدريبية خاصة بنظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم وإحصاء الثروة السمكية تنظمها الوزارة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمشاركة 50مشاركا من القطاع السمكي على مدى 5 أيام .

وفي الافتتاح أشار الوزير السقطري إلى أهمية عقد مثل هذه الدورات والتي تهدف إلى تحسين جودة المنتجات السمكية ومراقبة الصادرات وكذا أهمية الإحصاء السمكي وسهولة الحصول على المعلومات من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة وفق معلومات دقيقة ..مؤكدا أهمية مثل هذه الدورات التي تهدف إلى رفع كفاءة كوادر القطاع السمكي .

من جهته أشار نائب مدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أهمية مثل هذه الدورات التدريبية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين في القطاع السمكي من خلال الاستفادة من خبرات المنظمة .. مؤكداً استعداد المنظمة تقديم مزيد من الدعم اللازم للقطاع السمكي في اليمن كونه من القطاعات الاقتصادية الواعدة .

وزير الزراعة : المحجر البيطري بتعز خط دفاع هام لحماية الثروة الحيوانية

صنعاء/ سبأ

اعتبر وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور المحجر البيطري بمديرية المخا محافظة تعز أحد أهم خطوط الدفاع لحماية الثروة الحيوانية في اليمن من خطر الأمراض والأوبئة التي قد تنتقل وتدخل البلاد عبر الحيوانات المستوردة لا سيما من منطقة القرن الأفريقي التي تنتشر فيها الكثير من الأوبئة الحيوانية.

وأشار الوزير مجور خلال ترؤسه أمس اجتماع لجنة تسيير مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية بصنعاء، إلى أن ميناء المخا أصبح خطا رئيسيا لدخول الحيوانات الحية إلى اليمن والتي يصل نسبتها ما بين 70- 80% من حجم الاستيراد.

وقال :" إن تهريب المواشي يلعب دورا كبيرا في اتساع رقعة الخطر من انتقال الأوبئة إلى البلد ".. مبينا أن ضعف البنية التحتية للمحاجر من العوامل التي قد تساعد على التهريب، ما يعقد الإجراءات المحجرية ويزيد التكلفة على المستوردين.

وكانت لجنة تسيير مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية قد ناقشت الإجراءات والترتيبات الخاصة بإدارة وتشغيل المحجر البيطري بمديرية المخا محافظة تعز والمزمع استكمال تنفيذه نهاية مايو من العام الجاري.

واطلع الاجتماع على وثيقة تشغيل المحجر وأنظمة التشغيل بعد إعدادها ومراجعتها من قبل خبير دولي، وتم تقديم عدد من الملاحظات المقترحات من قبل أعضاء اللجنة وبما يسهم في ضمان نجاح إدارة وتشغيل المحجر بطريقة مجدية تخدم الصحة الحيوانية ومصلحة البلد .

ويهدف المشروع الذي تصل تكلفته إلى أربعة ملايين دولار أميركي وينفذ في إطار مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية إلى حماية الثروة الحيوانية المحلية كإحدى ركائز الاقتصاد الوطني الأساسية وحماية الصحة العامة إضافة إلى أن المشروع يخدم عملية الاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني والأنشطة الصناعية والزراعية المرتبطة بالمحجر.

ويقع المشروع على مساحة 1.760.000 متر مربع يضم مبنى الإدارة والمختبر ومبنى مخازن الأعلاف وحضائر استقبال المواشي والتحميل والترحيل والحجز وكذا خزائن التجفيف ومنطقة الفحص بالإضافة إلى المرافق الأخرى.

تحت المجهر

احمد سعيد شماخ

السياسة الضريبية في الصين

السياسات المعاصرة في جمهورية الصين الشعبية في مجال السياسات الضريبية والتي تشكلت في العام 1994م عندما بدأت الصين في الإصلاحات الاقتصادية وينقسم النظام الضريبي في الصين الى خمسة أنواع :

1. ضرائب النقل : وهي الضرائب التي تمثل نقل البضائع من ولاية لأخرى داخل الصين
2. ضرائب الإيرادات على الشركات والأفراد .
3. ضرائب الأملاك على العقارات والشركات والأفراد .
4. الضرائب التي تفرض على النفط والفحم والمعادن الطبيعية .
5. ضرائب الأملاك الخاصة كضرائب الاستحواذ على الأراضي الزراعية فالحكومة الصينية تضع خطا احمر على بعض الأراضي على أساس ان الدولة تحافظ على استحواذ الأراضي الزراعية والمحافظة على توازن أراضي الدولة من الذين يريدون الاستحواذ على مزيد من الأراضي فلدى الصين في مثل هذه الحالات قوانين رادعة قوية .

وهناك عدد ثلاثة انواع من الضرائب الأساسية مثل

* ضريبة القيمة المضافة
* ضريبة الاستهلاك
* ضريبة التجارة

وتعد الصين اليوم ثاني اقتصاد في العالم وفقا للادبيات الاقتصادية العالمية وهي أيضا اكبر دولة نامية على مستوى العالم وهي الدولة الاولى عالميا من حيث التعداد السكاني حيث يبلغ عدد سكانها اكثر من 1,300 مليون نسمة ومستوى دخل الفرد السنوي فيها ما بين -9000 6000 $ سنويا وهذا المتوسط يعد جيدا لدولة بهذا الحجم من السكان ويمكن تقسيم انواع الضرائب في الصين الى نوعين هما:

1) الضرائب المباشرة .
2) الضرائب غير المباشرة .

والضرائب غير المباشرة هو المعمول به اليوم في الصين لأن المجتمع الصيني غير مهيأ لدفع الضرائب المباشرة كما في الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال،وضريبة القيمة المضافة بدأت بعد عام 1999م ويتم توزيع 75% من هذه الضريبة للحزب الشيوعي الحكومة المركزية و 25% للحكومات المحلية وحسب تقرير الميزانية للعام 2012م فقد بلغ اجمالي الضرائب المفروضة 12 تريليون يوان بلغت منها الضريبة على القيمة المضافة بنحو 1,8 تريليون يوان صيني وهذا يحتل نحو السدس من اجمالي الضرائب في الصين وقد لعبت ضرائب النقل في الصين دورا مهما وبارزا لما شكلته وتشكله من إيرادات وفيره للحكومة وتفرض الضريبة على القيمة المضافة مثل ضرائب الانتاج والاستهلاك فعلى سبيل المثال في منطقة التنمية الاقتصادية المشتركة بين الصين واليابان لإنتاج السيارات والذي يتكون من عدد 1000(الف)قطعة غيار وهذا يمثل إيرادات للدولة والفرق بين الضرائب وسعر البيع انها ستفرض ضريبة 20 يوان صيني وستفرض ما نسبته 17% من القيمة المضافة، وفي ضرائب الاستهلاك مثلا لبيع السيارة بمبلغ 100,000 يوان التكلفة 80,000 وبعد التجميع يكون سعرها 100,000 يوان وعند البيع بسعر التجزئة يكون سعرها 120,000 الف يوان وهنا تضاف القيمة المضافة مرة أخرى فالقيمة المضافة يمكن تقديرها بـ17% والقيمة تشمل الزيوت والجيوب .

اما النوع الثاني من الضرائب فيشمل المرافق العامة كإمداد الكهرباء وامداد التدفئة فعلى سبيل المثال:

* في فترة الشتاء في شمال الصين تحتاج البيوت الى التدفئة غير ان هناك منازل حتى اللحظة لا تزال تستخدم الفحم في الصين لذا فقد فرض ما نسبته 13% كضرائب على الفحم فالصين حتى اليوم لا تزال تنتج الفحم اكثر من النفط لاستخدام الطاقة لذا فالناس هناك لا زالوا يستخدمون الفحم.
* وفي مجال الاعلام والصحافة فالقانون الضريبي الصيني يفرض على وسائل الاعلام بدفع 13% من القيمة المضافة
* وفي مجال التعليم الالزامي في الصين فإن الحكومة تقوم بفرض ضرائب على الشركات التي تقوم بطبع الكتب المدرسية وغيرها من الطباعات الاخرى بدفع ما نسبته 13% من القيمة المضافة.
* تدفع الضرائب على المبيدات الحشرية وعلى ادوية الحيوانات وغيرها من الضرائب .

فالقطاعات التي يريد الوصول إليها النظام الضريبي تنقسم الى نوعين الأولى –الدوائر الوطنية على مستوى الحكومة الثانية – القطاعات على مستوى البلد بأكمله او المقاطعة، اما ولاية تانجين التي قمت بزيارتها خلال شهر يونيو2013م ضمن الولايات الصينية فهي ليست تابعة ضريبيا للحكومة المركزية وهي مستقلة تحت قيادة واشراف القيادة الوطنية العامة وبالعودة الى ضرائب النقل (الاستهلاك) ايضا فإن الحكومة المركزية تقوم بجبايتها لصالها وليس للحكومات المحلية اي ضرائب منها، كما ان ضرائب الاستهلاك تفرض على السجائر المستوردة والمحلية العادية والعالية الجودة والكحوليات وادوات التجميل وعلى جميع البضائع الملوثة للبيئة مثل إطارات السيارات وما شابهها وتفرض الحكومة ضريبة على جميعها وبما نسبته 57% اما الضريبة على السعر المصنعي فهي 36% وهي الضريبة المفروضة في خطوط الانتاج اما بعد عملية الإنتاج فيتم تجميع كل السجائر ويتم بيعها بسعر التجزئة بنفس النسبة مره اخرى وقد تحول الضريبة أيضا الى القيمة المضافة فمثلا الضريبة على السجائر الاجنبية 36% ولكن دون الضرائب على العدد الذي تحتويه علبة السجائر .

* أدوات الماكياج تفرض عليها ايضا ضرائب مرتفعة وشديدة هي 30% من الضريبة
* ضرائب المجوهرات كالذهب والفضة = 5%
* ضريبة الأحجار الكريمة = 10%
* ضرائب السلع الملوثة للبيئة كالألعاب النارية = 15%
* اما الضرائب على الالعاب النارية التي تلوث البيئة وتحدث فوضى وضوضاء كبيرة ومزعجة فإن نسبة الضرائب عليها تكون عالية جدا .

وبالنسبة لضرائب السيارات وكمية بيعها فالصين تحتل المركز الاول عالميا من حيث الانتاج والبيع الوفير وتتم الضريبة فيها على كل لتر بترول .

اما ضرائب الديزل فتكون الضريبة 0,8 لكل لتر ديزل

وهناك ضريبة أخرى أيضا على السيارات ذاتها بحسب حجم صندوق الزيت، فاللتر الواحد تكون عليه ضريبة قدرها 1% على السيارة وتكون الضريبة على السيارة ذات اكبر من 4 لترات 40%.

الضرائب على حجم الإطارات برجستون اليابانية مثلا 3% اما الضريبة على الدرجات النارية تكون 3%

والضرائب ايضا على الأراضي التي عليها خط احمر من قبل الحكومة تكون الضريبة عليها 10%

فعلى كل حال هناك ضرائب في الصين تكون على مستوى الحكومة وعلى مستوى المحافظة وعلى مستوى الولاية وهكذا وعند توزيع ريع هذه الضريبة يتم توزيعها على الحكومات المحلية بواسطة الحكومة المركزية ففي مدينة تانجين على سبيل المثال والذي يقع فيه مينا تنجين والذي يعتبر هو الميناء الرابع على مستوى العالم فالضرائب على الشركات في هذا الميناء الحيوي يحتسب بحسب دخلها الشهري فإذا كان دخلها الشهري مثلا مليون يوان فتكون الضريبة كالآتي 1,000,000×3 % ضريبة بمعنى ان 1,000,000×5% على إيراداتها كما ان هناك ضرائب أخرى مثل:

* ضرائب البريد والاتصالات وتدفع 3%.
* قطاع الثقافة والرياضة وتدفع ضريبة 3%
* ضريبة تجارة سلع التسلية 3%
* ضريبة التسلية الالكترونية 20%
* ضريبة قطاع السياحة 5%
* ضريبة المطاعم 5%
* ضريبة المباني 5%

ضرائب القطاع المصرفي :

هناك عدد اربعة مصارف في الصين وهي:

1. بنك الصين -2 بنك البناء -3 بنك الصناعة -4 بنك الزراعة

وهذه البنوك تدفع الضرائب للحكومة المركزية بنسبة 5% اما فروع هذه البنوك فإنها تدفع الضريبة للحكومة المحلية فقط وهكذا. وفي الصين يوجد بنك الصناعة ومؤسسو هذا البنك هم من اصحاب الشركات الخاصة وهناك بنك الزراعة وبنك السلام والعديد من البنوك الخاصة بدات تقدم العديد من المساهمات الكبيرة فهي تكسب يوميا حوالي 100مليون دولار يوميا غير ان هذه المصارف الحكومية تواجه مازقا كبيرا وهي بحاجة الى الاصلاح وكانت في الماضي هي الجسم الاقتصادي الاول للصين.

ضرائب المؤسسات والشركات .

وتدفع هذه المؤسسات والشركات المحلية والاجنبية ضريبة قدرها 25% على ارباحها ففي العام 2008م كان هناك فرق بين الشركات المحلية والاجنبية في دفع الضرائب غيران هذه النسبة من الضريبة قد توحدت اخيرا لكل من الشركات المحلية والاجنبية فالشركات التي تستثمر في مجال البنى التحتية تدفع اقل ضريبة قدرها 3% فقط .

ضريبة الافراد .

تفرض الضريبة على الافراد وفقا لارتفاع مستوى معيشتهم وبمقدار نسبة الزيادة من دخولهم واخر متوسط لقدر هذا الدخل بلغ حوالي 3500يوان حاليا وحسب قانون الدخل الفردي الذي جدد مؤخرا هناك 7 أنواع من الدرجات وتكون النسبة من 3% الى 45% فمثلا الضريبة على الدخل الفردي لمبلغ 1500 يكون 3% اما الضريبة لمستوى الدخول المرتفعة قد تصل الى 45% ويتم ايضا دفع ما نسبته 60% من الضريبة على الافراد تدفع الى الحكومة المركزية والنسبة الباقية من الضريبة وقدرها 40% تدفع الى الحكومات المحلية وقد لعبت الضريبة على الافراد في الصين دورا مهما في تقريب الفجوة بين اصحاب الدخول الكبيرة والمتوسطة والصغيرة فعلى سبيل المثال بلغت مساهمة الضريبة في منطقة تنجين 2% من اجمالي الضريبة في الصين والمنطقة التنموية في تاجين هي واحدة من ضمن 200 منطقة تنموية على مستوى الصين وبعد نجاح المنطقة التنموية في تنجين وخصوصا منطقة التايدا والتي كانت نموذجا لبقية المناطق التنموية على مستوى الصين بما في ذلك مناطق المسلمين في جمهورية الصين .

ضرائب الاستيراد

هناك ضريبة الاستيراد وهي مطبقة فقط في جزيرة بعيدة على السياح فقط .

ضرائب الاستهلاك .

ضرائب الاستهلاك على الافراد ليس لها أي ضرر مباشر او اثر على الفرد فعندما يشتري المستهلك السجارة مثلا هو لا يعلم كم نسبة الضريبة على هذه السجارة وهو يشتريها بحسب قدرته ودخله المادي لذا فإن هناك لوائح وانظمة مفصلة لكل ضريبة في جمهورية الصين غير ان هناك جهات خاصة كانت تقوم بتقليل عملية دفع الضرائب على هذه الشركات فعلى سبيل المثال كانت هناك شركة كورية تعمل في الصين وكانت تظهر للحكومة المحلية على انها تصدر الى خارج البلاد إلا أنه اتضح فيما بعد انها تبيع منتجاتها محليا فقط غير ان الحكومة الصينية اكتشفت امرها وفورا فرضت على هذه الشركة ضرائب متراكمة مما ادى هذا الامر الى افلاس هذه الشركة ومنها هربت مرة أخرى الى كوريا .